● أخبار قصيرة

فرص تصدير المنتجات والخدمات الإيرانية إلى كوبا

اعتبر مديرعام مكتب أوروبا وأمريكا التابع لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية، أن هناك فرص موجودة لتصدير الخدمات والمنتجات إلى كوبا.

وأشار أحمد فيروزي، أمس الإثنين، إلى علاقات الصداقة بين إيران وكوبا، وقال: إن تاريخ الصداقة بين البلدين في مستوى ممتاز؛ وبما أن قدرات وإمكانات التعاون بين البلدين عالية جداً، ينبغي تحديد هذه القدرات والاعتراف بها حتى تتمكن الشركات الإيرانية من المساهمة في الحصول على قبول من سوق هذا البلد.

وأضاف فيروزي: حاولنا في السنوات الأخيرة زيادة حجم العلاقات التجارية بين البلدين من خلال إنشاء وتطوير البنية التحتية المطلوبة، بما في ذلك استخدام الأدوات التجارية، مثل تبادل الوفود في المعارض المتخصصة وتحديثها وتنفيذها إتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين الموقعة في عام ٢٠٠٦ وتوسيع الاجتماعات التعريفية بالسوق.وأشار مديرعام مكتب أوروبا وأمريكا التابع لمنظمة تنمية التجارة إلى أنه يتم تلبية جزء مهم من احتياجات السوق الكوبية من خلال الواردات من بلدان أخرى، وقال: هناك فرصة للتصدير إلى كوبا لجميع المنتجات والخدمات.وعدد فيروزي قدرات إيران التصديرية إلى كوبا، وقال: في السنوات الماضية، حددت إيران ونفذت مشاريع في سكك الحديد، وبناء الآلات، ومنتجات الألبان، وتصدير الثلاجات، وإصلاح شبكة الكهرباء، وعدد من الصناعات الأخرى في كوبا. حالياً، بالإضافة إلى القطاعات المذكورة، هناك العديد من إمكانيات التعاون في مجال إعادة إعمار وتجديد حقول قصب السكر ومصانع السكر في كوبا.

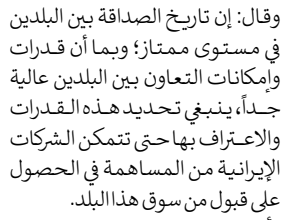

إيران تدعو ٨٠ دولة لحضور «معرض فرص الاستثمار»

أفادت وسائل إعلام إيرانية إن ٨٠ دولة حول العالم ستتوجه نحو إيران للمشاركة في معرض فرص الاستثمار في إيران أواخر سبتمبر المقبل.وقال محمود بازاري، نائب منظمة تنمية التجارة، خلال مؤتمر صحفي: يقدم هذا المعرض نموذجاً جديداً للتجارة الخارجية والاستثمار. وأضاف: سيحقق هذا المعرض تعاوناً ومشاركة دولية لإيران، وهو إنجاز جيد للبلاد ورسالة للعالم أجمع.من جانبه، قال محمدرضا قادري، منظم المعرض، لوكالة تسنيم للأنباء: أرسلنا دعوة لـ٨٠ دولة للمشاركة في هذا المعرض، ومن المتوقع أن تحضر هذه المراسم.

وأضاف: من بين الدول يمكن الإشارة إلى الصين وروسيا والهند ودول جنوب شرق آسيا ودول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وإسبانيا وإيطاليا. وتابع: من المتوقع أن يتم تنفيذ معظم الاستثمارات من قبل الإيرانيين المقيمين في بلدان أخرى؛ وبحسب الإحصائيات المتوفرة، فإن الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج هم الأكثر استثماراً في بلادنا بعد الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة.

وذكر قادري: إن هذا الحدث سيقام في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ سبتمبر المقبل في معرض طهران الدولي.

تفاصيل جديدة عن الإتفاقية النقدية بين إيران وروسيا

جلالي: حالياً يتم تنفيذ التبادلات الثنائية بين البلدين الجارين بالعملات الوطنية أي الريال والروبل

الوفاق/ وكالات

أعلن سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في روسيا عن تفاصيل جديدة حول الإتفاقية النقدية بين إيران وروسيا؛ مبيناً: أنه سيتمكن الإيرانيون من استلام الروبل من أجهزة الصراف الآلي الروسية مع ربط بطاقاتهم المصرفية بشبكة «شتاب» الإيرانية في الشهر المقبل.

وقدّم السفير الإيراني لدى موسكو تفاصيل إضافية حول الإتفاقية النقدية بين البلدين، والتي تم توقيعها في يوليو الماضي، حيث سيتمكن الإيرانيون، في إطار هذه الإتفاقية، وخلال شهر من الدفع ببطاقاتهم المصرفية المتصلة بشبكة «شتاب» الإيرانية الحصول على الروبل من أجهزة الصراف الآلي الروسية؛ وفي الخطوة الأخيرة، في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، سيتمكنون من الشراء من المتاجر الروسية.وقال كاظم جلالي، أمس الإثنين، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» في موسكو: خلال العامين الماضيين، جرت مناقشات متواصلة في المجال النقدي والمصرفي بين المسؤولين المصرفيين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الاتحادية.

وأشار جلالي إلى أنه يتعين على طهران وموسكو حل القضايا النقدية والمصرفية في العلاقات الثنائية، وقال: لقد تم اتخاذ خطوات مهمة للغاية لحل هذه القضايا في العامين الماضيين.

وأشار سفير إيران في روسيا إلى ربط شبكات تراسل البنوك كخطوة عملية أولى في حل القضايا النقدية الثنائية، وقال: خلال العام الماضي، تم ربط شبكة تراسل البنوك في البلدين مع بعضهم البعض.

وأضاف جلالي: إن إيران وروسيا نجحتا أيضاً في إقامة علاقات وساطة بين بنوك البلدين خلال العام الماضي، وتمكنت بعض بنوك البلدين من إقامة علاقات وساطة مع الجانب الآخر وفتح حسابات مصرفية مشتركة.

وذكر جلالي أيضاً أن ربط البطاقات المصرفية التابعة لشبكة «شتاب» الإيرانية وبطاقة «مير» الروسية كخطوة ثالثة لطهران وموسكو في حل المشكلات النقدية والمصرفية والذي من المفترض أن يتم تنفيذه على ثلاث مراحل، وقال: القدرة على استخدام البطاقة المصرفية الإيرانية داخل روسيا، وشراء الروس من السوق الإيرانية ببطاقة «مير»، وأخيراً الشراء بالبطاقة المصرفية الإيرانية في المتاجر الروسية.

تنفيذ الإتفاقيات النقدية

وبحسب هذا الدبلوماسي الإيراني، سيتم تنفيذ جزء من الإتفاقيات النقدية في هذا الإطار في عام ٢٠٢٤ وجزء في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، وهذا يعني أنه خلال الأشهر العشرة المقبلة، سيتم تشغيل المراحل الثلاث جميعها.

وقال سفير إيران في روسيا أيضاً: تمت بعض التفاهمات بين البنكين المركزيين في البلدين وفتحت هذه البنوك حسابات مع بعضها البعض.

وأضاف جلالي: بالطبع لدينا نقاش آخر وهو أن تبادل الروبل والريال يجب أن يتم في إطار البنك الذي يعمل الآن على اكتشاف الأسعار، وعلى أساسه يجب أن يتم تبادل الروبل والريال.

وأشار سفير إيران في روسيا إلى أنه يتم حالياً تنفيذ التبادلات الثنائية بين البلدين الجارين بالعملات الوطنية أي الريال والروبل.

الخوف يجتاح الأسواق العالمية

شهدت الأسواق المالية تغيراً كبيراً في المعنويات، حيث تحولت من اتجاه صعودي إلى حالة من الذعر في غضون أسابيع قليلة، بحسب ما ذكره تقرير نشرته مجلة إيكونوميست.

وكانت أسواق الأسهم -وفقاً للمجلة- تصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق؛ لكنها الآن في انخفاض حاد. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر ناسداك ١٠٠ الأميركي، الذي يهيمن عليه عمالقة التكنولوجيا، قد انخفض بأكثر من ١٠ ٪ منذ منتصف يوليو/ تموز. كما شهد مؤشر توبكس الياباني انخفاضاً أكبر، حيث تراجع بأرقام مزدوجة بنسبة ٦ ٪ في الثاني من أغسطس/ آب وحده، ما يجعله أسوأ يوم له منذ عام ٢٠١٦ وأسوأ سلسلة ليومين منذ عام ٢٠١١.

ذعر في الأسواق

وشهد مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات، الذي يتتبع شركات صناعة الرقائق عالمياً، انخفاضاً حاداً بأكثر من ٢٠ ٪ في الأسابيع الأخيرة. فيما فقدت شركات مثل «آرم» ٤٠ ٪ من قيمتها السوقية. وواجهت إنفيديا، التي كانت المفضلة في السوق، فترة متقلبة حيث انخفضت أسهمها بنسبة ٧ ٪، ثم ارتفعت بنسبة ١٣ ٪، ثم انخفضت مرة أخرى بنسبة ٧ ٪ في ٣ أيام فقط.

وفي الثاني من أغسطس/ آب، انخفضت قيمة «إنتل» بأكثر من ٢٥ ٪، كما انخفض مؤشر «كيه بي دبليو» لأسهم البنوك الأميركية بنسبة ٨ ٪، وسقطت أسهم البنوك اليابانية بشكل مماثل.

الملاذات الآمنة تحت الضغط

وتقول «إيكونوميست»: إن الأصول التقليدية الآمنة مثل الذهب والين الياباني والسندات الأميركية شهدت ردود فعل متباينة، حيث انخفض الذهب، الذي يعمل عادة كوسيلة تحوط ضد الفوضى في الأسواق، بأكثر من ٢ ٪ في الثاني من أغسطس/ آب. ويشير هذا الانخفاض غير المعتاد إلى أن المستثمرين ربما يكونون قد باعوا الذهب لجمع السيولة بسرعة لتلبية نداءات الهامش. وقد يؤدي هذا البيع القسري -على ما وصفته المجلة- إلى مزيد من عدم الاستقرار في السوق.

عوامل الذعر في السوق

ووفقاً لإيكونوميست، فإن ثمة عوامل رئيسية تساهم في الاضطرابات الحالية في السوق:

حقائق صناعة الذكاء الاصطناعي وصناعة الرقائق:

التحقق من أن قطاع الذكاء الاصطناعي، وخاصة صناعة الرقائق، قد لا يرقى إلى التوقعات العالية التي وضعت خلال ازدهار السوق السابق برز كسبب رئيسي في الاضطرابات، حيث أصدرت الشركات التقنية الكبرى مثل ألفابت وأمازون وآبل وميتا ومايكروسوفت تقارير أرباح خيبت آمال المستثمرين، مما أدى إلى تراجع كبير في أسعار أسهمها.

ولاحظت إيكونوميست أنه حتى ألفابت ومايكروسوفت، اللتين فاقت عائداتهما توقعات المحللين، شهدتا انخفاضاً في أسعارهما في اليوم التالي للإبلاغ عن النتائج، أما أمازون، التي لم تلب التوقعات، فقد واجهت عقوبات أشد من المساهمين.

مخاوف الاقتصاد الأميركي:

أظهر الاقتصاد الأميركي علامات ضعف، حيث ارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوى له في ٣ سنوات بنسبة ٤/٣ ٪ في يوليو/ تموز، حيث تمت إضافة ١١٤ ألف وظيفة فقط، وهو أقل بكثير من المتوقع بـ١٧٥ ألفاً. وأدى هذا الارتفاع في البطالة والنمو المنخفض في الوظائف إلى زيادة المخاوف من ركود محتمل.

وقالت الصحيفة: بدأ المتداولون في الرهان على أن البنك الفدرالي سيخفض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية في الاجتماع القادم في سبتمبر لمنع حدوث هذا التباطؤ.

قوة الين الياباني:

وأدى تعزيز الين السريع جزئياً، بسبب قرار بنك اليابان المفاجئ برفع أسعار الفائدة في ٣١ يوليو/ تموز، إلى انخفاض أسعار الأسهم اليابانية. كما أن فك الصفقات التجارية، حيث قام المستثمرون بالاقتراض بسعر منخفض في الين للاستثمار في أصول ذات عائد أعلى، أضاف طبقة جديدة إلى عدم الاستقرار في السوق.

ووفقاً للمجلة، فإن الاضطرابات الحالية في السوق تثير تساؤلات مهمة حول المستقبل. الانخفاض الكبير في أسعار الذهب وأسهم البنوك يثير قلقاً كبيراً. ويعتمد ما إذا كان الأسبوع المقبل سيشهد مزيداً من الانخفاضات، على معنويات وسلوك المستثمرين.

الأصول التقليدية الآمنة مثل الذهب والين الياباني والسندات الأميركية شهدت ردود فعل متباينة، حيث انخفض الذهب بأكثر من ٢٪ في الثاني من أغسطس

تنفيذ أكثر من ١٣٠ مشروعاً بتروكيماوياً في إيران

قال نائب وزير النفط الإيراني: إن أكبر ورشة عمل في البلاد تستحوذ عليها صناعة البتروكيماويات، إذ يجري تنفيذ أكثر من ١٣٠ مشروع بتروكيماويات في مناطق مختلفة من البلاد.

وقال مرتضى شاه ميرزائي، أمس الإثنين، في تصريحات نشرتها وكالة تسنيم للأنباء: نحتفل اليوم بتوطين المحفزات الصناعية المستخدمة في صناعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات.

وحث شاه ميرزائي صناعة القرار في صناعة النفط بالتفكير في حلول لمعالجة النقص في إمدادات الوقود للبتروكيماويات، موضحاً: يعد موضوع تزويد الوقود لوحدات البتروكيماويات من أهم أولويات صناعة البتروكيماويات حتى تتم الاستفادة المثلى للقدرات الشاغرة لهذه الصناعة. وأضاف: تعطل الاتجاهات الكلية العالمية ميزان الاستهلاك الحالي، فمع تطور الطاقة المتجددة سينخفض استهلاك النفط العالمي من ١٠٢ مليون برميل يومياً إلى نحو ٩٠ مليون، ومع امتلاكنا لأول احتياطي للنفط والغاز في العالم (حوالي ١١٠٠ مليار برميل نفط)، وهو رقم أسطوري، سنتأثر في المستقبل مع تخفيض الاستخدام العالمي للنفط.

وأردف نائب وزير النفط: إذا انخفض الطلب على شراء النفط الإيراني في السنوات العشر المقبلة، فإن تطوير صناعة البتروكيماويات سيمكننا من ضمان النمو الاقتصادي للبلاد في التطورات العالمية الجديدة. وتابع: بذلنا جهود كثيرة لزيادة سرعة المشاريع بشكل ملموس، حيث تم افتتاح ٦ مشاريع في الشهر أو الشهرين الماضيين بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية؛ وفي المستقبل القريب سيتم افتتاح ٣ أو ٤ مجمعات بتروكيماوية جديدة، كما تم إعداد ١٥ أو ١٦ مشروعاً للبنية التحتية وبعض المجمعات لإضافتها إلى الدورة الإنتاجية في البلاد هذا العام.

وأشار شاه ميرزائي إلى إتفاقية الـ٦/٥ مليار دولار مع وحدات البتروكيماويات للاستثمار في حقول الغاز، وقال: يمكن أن تكون هذه الصفقة بمثابة مساعدة فعالة في مجال الإمداد المستدام للمواد الخام البتروكيماوية.

ولفت شاه ميرزائي إلى أن إنتاج هذه الصناعة سيتجاوز ٨٠ مليون طن هذا العام، وذكر: صدرت إيران في العام الماضي ما مجموعه ٣٠ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية إلى الأسواق العالمية، وهو رقم كبير وهناك إمكانية لمزيد من التسويق والتمدد.

وأكد في الختام أن شرط الاستفادة من الخصومات التي أقرتها الخطة السابعة للحكومة الإيرانية هو إنفاق نسبة من الربح السنوي على التنمية.